

## تحديات ثورة "٣٠ يونيو"

انتظر "الإخوان المسلمون" ٨٤ سنة لكي يصلوا الى السلطة في مصر عندما أتاحت الفرصة لهم في حزيران/يونيو ٢٠١٢ لم يدم حكمهم السنة الواحدة فعزلوا. في الأساس لم يشكّل "الإخوان المسلمون" في المجتمعات التي هم فيها وخصوصاً في مصر "حالة ثورية" تحمل لواء المعارضة وتطمح لتغييرات جذرية في المجتمع والنظام. بل كانوا "تسوويين" في جميع الحالات.

وعندما قامت ثورة "٢٥ يناير" في العام ٢٠١١ لم يطلق "الإخوان" شرارتها بل كانوا في ايامها الأولى مستعدين للدخول في تسوية مع نظام الرئيس السابق حسني مبارك. لكن توغل الثورة الشعبية في مسارها أجبر الإخوان المسلمين على اللحاق بالثورة.

عمل "الإخوان"، وغيرهم من القوى، وفقاً لروزنامة المجلس العسكري حول الانتخابات النيابية ومجلس الشورى والانتخابات الرئاسية. وبسبب أنهم كانوا القوة الأكثر تنظيماً وجاهزية للتعبئة الشعبية تصدروا النتائج.

الانتخابات الرئاسية منحت الفرصة لمرشح الإخوان محمد مرسي ليفوز بالرئاسة في انتخابات ديموقراطية. لكن من هنا بدأت المشكلات.

محمد مرسي حصل في الدورة الأولى في الانتخابات الرئاسية على نسبة ٢٥ في المئة من الأصوات هي القوة التجبيرية الصافية للإخوان. وفي الدورة الثانية فاز ب ٥١ في المئة على مرشح النظام السابق احمد شفيق. كثيرون أعطوا اصواتهم لمرسي في الدورة الثانية كي لا يعود النظام السابق عبر شفيق. غير ان "الإخوان" لم يحسنوا في أن يقدموا تجربة جديدة جيدة تكون قدوة للحركات الاسلامية عندما تصل الى السلطة وبدت مصر أكبر من قدرة الإخوان على فهمها وإدارتها.

الديموقراطية لم تكن تعني في اي مكان حكم الأكثرية ولو بأغلبية ساحقة وسحق الأقلية. مع ذلك فإن محمد مرسي انتهج سياسة على أساس ان التفويض الشعبي الضئيل (٢٥ في المئة في الدورة الأولى و ٥١ في المئة في الدورة الثانية) يمنحه حق التصرف وفقاً لرغبات الفئة التي يمثلها فأطاح بالقيادة العسكرية السابقة ووضع دستوراً غير متوازن وأصدر إعلاناً دستورياً يضرب التوازن بين السلطات ويجعل كل الأمور بيد الرئيس. لذلك كان الاستثثار سمة التجربة الإخوانية وهذه كانت أولى أخطائهم. ولم يمتلك الإخوان أي مشروع لإدارة الشأن الاقتصادي. عادت سياسة الاقتراض والمفاوضات مع البنك الدولي كما كانت في عهد مبارك. لم يتغير شيء ولو قليلاً وهذا كان الخطأ الثاني.

ومقابل النزعة الدينية في الداخل، لم يظهر "الإخوان" هذه الحساسيات تجاه اسرائيل. فكانت مقارباتهم للعلاقة مع اسرائيل لا تنسجم مع شعاراتهم، (رسالة مرسي الشهيرة الى الرئيس الاسرائيلي شمعون بيريز ومخاطبته إياه ب "الصديق الوفي" كمثال) رغم ان اسرائيل لا تزال تحتل الأراضي الفلسطينية وتمارس العدوان يومياً على الشعب الفلسطيني وتحتل أراضي عربية في سوريا ولبنان. وهذا كان خطأهم الثالث. ولم يصدر عن الإخوان مواقف عملية منددة بالسياسات الغربية بل كان التنسيق كاملاً مع الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة. هذا كان يمكن ان يكون مفهوماً في عهد مبارك وليس في عهد جماعة تحمل شعارات اسلامية وهذا كان الخطأ الرابع.

وفي الشأن العربي لم تنجح مصر في عهد الإخوان في أن تكون "بيضة القبان" في الساحة العربية فتكون لها رؤيتها المستقلة المساعدة في لأم الجراحات العربية بل اختارت ان تكون جزءاً من محور وتابعة له وهذا ما أفقدها امكانية القيام بدور إقليمي مؤثر. وهذا خطأ خامس.

لقد كانت أخطاء الإخوان سبباً مباشراً لثورة ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ حيث نزلت الملايين الى الشوارع مطالبة بعزل مرسي والإخوان عن السلطة. وكان ان تدخل الجيش بقيادة الفريق أول عبدالفتاح السيسي وأعلن بياناً يعلن فيه تعطيل الدستور ووضع روزنامة لمرحلة انتقالية تتضمن وضع دستور جديد وانتخابات نيابية ورئاسية مع تعيين عدلي منصور، رئيس المحكمة الدستورية، رئيساً مؤقتاً وتشكيل حكومة جديدة برئاسة حازم

البيلاوي.

بطبيعة الحال لم يرضخ الإخوان للثورة ولعزلهم فقاوموا باعتصامات دفاعاً عن شرعية اعتباروا ان الجيش سلبها منهم عبر "انقلاب عسكري".  
وها هي مصر بعد ثورة ٣٠ يونيو أمام مرحلة جديدة. لكن، في المقابل، فإن الثورة الجديدة الثانية خلال عامين لن تحقق اهدافها بمجرد الإطاحة بالإخوان المسلمين. وعلى الثورة الجديدة ان تنسجم مع قيم مصر ودورها واحتياجاتها.  
تحتاج مصر لنظام يكون على مقياس مصر كلها وليس على مقياس جماعة بعينها. فمصر أكبر من أن تصدر من فئة على حساب الفئات الأخرى. وهذا يكون باعتماد دستور يضمن الحريات والحقوق الأساسية الفردية والعامّة والمواطنة الكاملة دون تمييز بين دين ودين ومذهب وآخر. وان تكون حقوق المعارضة مصانة قبل حقوق الأكثرية. فتتحقق الديمقراطية الحقيقية التي لا تختزلها صندوقة اقتراع بل تلك التي تحترم الآخر وتراعي هواجسه وتفهم تطلعاته.

والثورة الجديدة مطالبة بأن يكون لها مشروعها الوطني في التنمية الإقتصادية بعيداً من سياسة القروض والاستجداء بالخارج.

ولن تنجح الثورة الجديدة ان لم تكن على مستوى تطلعات الشعب الفلسطيني وقضيته وقضية العروبة عموماً ومقاومة المشروع الصهيوني وفي رأسه إبطال معاهدة كامب دايفيد التي قيّدت مصر وحرّيتها وسيادتها وكرامتها. ولن تنجح الثورة أبداً اذا اختارت ان تكون طرفاً في محور ضد آخر في العالم العربي والعالم الإسلامي. ولن تنجح الثورة إذا استمرت تستجدي رضى الغرب وتقف عند إملاءاته. ولعل تدخل القوى الغربية في الشأن المصري الداخلي بصورة مكشوفة يلقي ظلالاً من الشك على امكانية ان تنجح الثورة الجديدة في الوصول الى أهدافها وتجسيد استقلالها الوطني كما كانت عليه في عهد جمال عبدالناصر.

لقد أطاحت ثورة ٢٥ يناير بنظام حسني مبارك. وأطاحت ثورة ٣٠ يونيو بنظام الإخوان المسلمين. ولأن ثورة ٢٥ يناير لم تمتلك برنامجاً جذرياً محدداً استولى عليها "الإخوان" والولايات المتحدة. واليوم اذا لم تملك الثورة الجديدة برنامجاً واضحاً وجذرياً في التنمية السياسية والاقتصادية والاستقلال الوطني وسيادة القرار والانتماء الى القضايا الوطنية

والعروبية والتحررية في المنطقة والعالم فستنتهي الى استيلاء الآخرين عليها وتموت كما ماتت ثورة ٢٥ يناير.  
اذا نهضت مصر نهض العرب. فهل تنهض مصر لنهض جميعا؟.

رئيس التحرير